العامل الأول: هو أن يمارس الشعب الفلسطينى حقه فى تقرير المصير، وهذا حق مكتسب لا يستطيع أن يجادلنا فيه أحد ولسنا نطلبه من أحد. هذا حق ولى أن أبحث كيف أترجمه فى استفتاء حول استقلال أو كونفيدرالية، هذا حق فلسطينى وسوف يتم بإذن الله على الأرض.

الموضوع الثانى: على إسرائيل أن تفكر - جدياً - وهى تشرع فى اتفاقيات السلام بنفس القدر أن تبدأ بدراسة كيفية التزامها باتفاقية عدم انتشار السلاح النووى ومسألة التفتيش، والمبادرة المصرية مهمة فى هذا المجال، مبادرة الرئيس مبارك، والخارجية المصرية قطعت شوطاً بشأنها ونرجو أن يحدث اتفاق شامل عليها.

رسالة د. نبيل شعث إلى الندوة:

«الاتفاق يجعل التقدم نحو دولة فلسطينية أمراً حتمياً»

اعتذر الدكتور نبيل شعث المستشار السياسى للرئيس «أبو عمار» - فى آخر لحظة - عن حضور الندوة بسب تكليف مفاجئ بالسفر إلى عمان: فأرسلت له نقاط ومحاور الندوة فاكسياً . . ورد علىّ بهذه النقاط:

بدون شك أن إعلان مبادىء يمهد لدولة فلسطينية ذلك أن الإعلان - بالإضافة إلى الاعتراف المتبادل بين المنظمة وإسرئيل - يخلق ظروفاً وإجراءات لا يمكن التراجع عنها أو التقهقر عما أنجزته إلا بالتوجه نحو دولة فلسطينية، وفى الحقيقة أن الاعتراف وتوقيع المنظمة على الاتفاق فى واشنطن فى البيت الأبيض، ثم تسليم هذا الاتفاق إلى الأمم المتحدة فوراً فى صورة أمينها العام الدكتور بطرس غالى، الذى حضر التوقيع، وما أدى إليه هذا التوقيع من نتائج جعل الاتفاق بين إسرائيل والمنظمة، وكأنه اتفاق بين دولتين حول إقامة حكم مستقل على أرض هى أرض إحدى هاتين الدولتين أى الأراضى الفلسطينية المحتلة.

والناظر إلى اتفاق إعلان المبادىء واعترافه بحقوق الشعب الفلسطينى

وتوضيحه للعلاقات بين الطرفين يجعل التقدم نحو دولة فلسطينية مستقلة أمرا حتمياً.

إضافة إلى ذلك فمن الأسباب الموضوعية التى جعلت مثل هذا الاتفاق حدث العالم كله مما يشكل ضمانة دولية ولو كانت غير رسمية لنجاح هذا الاتفاق يجعل التقدم نحو الدولة المستقلة أمراً ضرورياً لكى تحقق الأطراف المكاسب التى من أجلها وقعت هذ الاتفاق.

والتوفيق أو التحكيم لإطاران قانونيان دوليان متعارف عليهما تماماً، ومثال طابا مثال واضح للتحكيم والذى تريده إسرائيل توفيقاً، أى أن يقبله الطرفان، بينما فى التحكيم فالمحكم الذى يقبله الطرفان يفرض رأيه حسب قراءته للقضية، وبالتالى لدينا ثلاث مراحل، أولاً: محاولة حل النزاع ثنائياً فإن لم يكن، فلجنة توفيق دولية فإن لم يكن، فلجنة تحكيم دولية.

وهنا تعريفات قانونية دولية واضحة لكل من هذه الإطارات.

أما الحديث عن سوق شرق أوسطية أو عن علاقة إسرائيلية بالمنطقة العربية فيجب أن ينظر إليه أولاً على أنه إضافة أو بعد مختلف عن البعد القومى، وليس بديلاً عن البعد القومى فنحن نتحدث عن علاقات متوسطية-Mediterani an وهناك الكثير من الأعمال التى تنبثق من علاقة البحر الأبيض متوسطية بين الدول العربية والشمال أفريقية وبالذات مصر وبين الدول الأوروبية فى شمال البحر المتوسط، والكلام الكثير عن مؤتمر الأمن والتعاون الإقليمى للبحر الأبيض - وهى فكرة أُطلقت منذ مؤتمر التنمية والأمن الإقليمى فى هلسنكى - تجعل البحر الأبيض بعداً.

وهناك - أيضاً - من يتحدث عن البعد الإسلامى، فهناك بعد فى العلاقات الإسلامية، ودائماً كانت محاولات إدخال تركيا وإيران فى علاقة مع المنطقة، تنبثق من فكرة شرق أوسطية. وهناك أيضاً العلاقة العربية التى تربط الدول العربية الأفريقية بأفريقيا. ولم تحل أى فكرة من هذه العلاقات، محل الفكرة

القومية العربية، والانتماء القومى العربى والأمن القومى العربى، وعلى ذلك لا يجوز تصور أن البعد الشرق أوسطى هو بعد بديل عن المنطقة العربية والبعد القومى العربى أمنياً كان أو اقتصادياً.

كما أن إسرائيل ستبقى - من حيث الثقافة والانتماء الحضارى طالما ظلت فى شكلها الحالى - دولة أوروبية تنتمى إلى ثقافة تختلف عن الثقافة والحضارة العربية الإسلامية.

وإذا كان البعد الحضارى أو البعد الثقافى فى العلاقات يكتسب أهمية خاصة فى هذه الأيام، ببروز الحضارات الكونفوشية الصينية واليابانية والهندية والسلافية والإسلامية - بشقيها العربى والإيرانى التركى - والغربية - بشقيها الأوروبى والأميركى - فلا يمكن تصور أن إسرائيل يمكن اعتبارها جزءاً من هذه الحضارة العربية - الإسلامية، إلا إذا حدث تغير جذرى فى تركيبة الحكم الإسرائيلى وحدثت غلبة للشرقيين فى إسرائيل وهو أمر غير متوقع حالياً.

لذلك سيبقى البعد الشرق أوسطى بعداً إضافياً - تماماً - كبعد البحر الأبيض متوسطى، أو البعد الأفريقى فى دخوله على البعد القومى العربى، الذى سيظل بعداً رئيسياً وأساسياً وانتمائياً لفلسطين، ولكل الأطراف العربية المحيطة بها، هذا من جانب.

ومن جانب آخر هناك مبالغة كبرى فى الحديث عن قيادة إسرائيل لهذه التى تسمى السوق الشرق أوسطية، فالواقع أنه يجب أن ينظر الإنسان إلى تكوين الاقتصاد الإسرائيلى لكى يدرك أن هذا التكوين قد تأثر بـ٤٥ سنة من المقاطعة العربية، فتوجه توجها شبه كامل إلى علاقات اقتصادية تحكمها الظروف السياسية لإسرائيل، ومن ثم غلب على الاقتصاد الإسرائيلى صناعة صقل الماس، التى نجمت عن العلاقات الخاصة مع جنوب أفريقيا والصناعات الألكترونية العسكرية التى نتجت عن علاقاتها الخاصة مع الولايات المتحدة الأميركية، وبعض القدرات الزراعية والسلع الزراعية، ويجوز أن الجانب التقنى

فيها كان متقدماً وعكس الاهتمام الإسرائيلى بالزراعة، فى وجود نقص كبير فى المياه، ولكن بالنسبة لحجم التبادل السلعى تشكل الصادرات الإسرائيلية الزراعية كالفواكه والورود جزءاً كبيراً من جملة مواردها.

ومن ثم لا أرى - حقيقةً - أن القدرة الإسرائيلية السلعية التجارية - الآن - يمكن لها أن تنافس فى الأسواق العربية المنتجات العالمية التى تدخل هذه الأسواق العربية، كما لا أرى - أيضاً - أن إسرائيل جاهزة لفتح أبوابها التجارية أمام السلع العربية والاستثمارات والتجارة العربية لأن ذلك سيغير - تماماً - الشكل الاقتصادى والاجتماعى لإسرائيل.

لذلك أنا أتصور أن ما يسمى بالسوق الشرق أوسطية هو محاولة إسرائيلية لكى تستفيد من وقف المقاطعة العربية فى جانبها الثانوى - أساساً - أى وقف مقاطعة الشركات الأميركية التى تتعامل - أساساً - مع إسرائيل، مما يتيح لها فرصة التعامل مع هذه الشركات فى علاقات من نوع الاستثمارات المشتركة أو العقود المشتركة فى منطقتنا العربية.

أمام ذلك - فمن دون شك - عملية السلام ستفتح الأسوار وسيكون من الصعب - سياسياً - غلقها أمام إسرائيل، ولكن هناك فرق بين أن تفتح الأسوار، وبين أن تُقتحم الأسوار.

فالعلاقات التى طُبعت بين مصر وإسرائيل، سمحت لإسرائيل بالمتاجرة والاستثمار فى مصر. لكن شتان الفرق بين أن تُفتح الأسوار وبين أن تُقتحم، وأن تحدث عمليات فعلية، ذلك أن المصلحة هى التى ستحكم هذه العلاقات. وهذه المصلحة تقول إنه أمام إسرائيل - فى رأيى- على الأقل أعوام خمسة، قبل أن تستطيع أن تكيف اقتصادها بما ينسجم مع دور داخل منطقتنا العربية، فى أوان تنمو فيه - أيضاً - دولة جديدة حديثة هى دولة فلسطين وتستند إلى علاقات خاصة مع مصر والأردن، وقريباً الخليج، عندما تزول الجفوة، وعندما تعود العلاقات الصافية التى ربطت فلسطين دائماً بالمملكة العربية السعودية ودول الخليج العربى.

ومن ثم فالتحدى المطروح على فلسطين وعلى جوارها العربى، هو تحدى الشكل الجديد الذى تنمو فيه العلاقات الاقتصادية العربية، لتخلق واقعاً عربياً جديداً اقتصادياً ذا أبعاد سياسية طويلة الأجل فى مواجهة السلام، الذى يختلف فى كل تفاصيله عن المواجهة فى زمان الحرب.

ومن دون أى غيبية أو طوباوية يرى الإنسان فى تاريخ العالم، أنه ليس حتمياً أن من ينتصر فى الحرب ينتصر فى السلام، والحرب العالمية الثانية تعطينا أمثلة معاكسة فالذين انهزموا هم الذين انتصروا فى المواجهة الاقتصادية، والذين انتصروا جزء كبير منهم لم يستطع تحقيق الانتصار فى السلام الاقتصادى الذى تبعها.

وليس هذا قدراً، وعلينا أن نكون حريصين بالفعل، وأن نبنى سلاماً حقيقياً دون أن نلغى جذورنا وانتماءاتنا ومصالحنا العربية، وهذا هو الأساس الذى سيقرر ما الذى سيحدث فى المستقبل سوق شرق أوسطية أم سوق عربية الى جانبها أبعاد أخرى بحر أبيضية أو أفريقية وأوروبية أو شرق أوسطية.

أما بالنسبة لموضوع المياه فمن المرفوض - تماماً - الإدعاءات الإسرائيلية، فالبداية هى فى حقوق المياه، وقد اعترفت إسرائيل بضرورة التفاوض حول حقوق المياه فى الضفة الغربية وغزة. ولا بد من إعادة المسروق من المياه الفلسطينية أثناء الاحتلال. وهذا جزء مهم من تفاوضنا.

لذلك مقولة إسرائيل بشأن موارد المياه مرفوضة وغير مقبولة إطلاقاً. ولا نستطيع أن ننتظر حتى يرزقنا الله بمياه من تركيا أو من مياه النيل أو بتحلية مياه البحر ذات الكلفة العالية جداً. ولكن أتصور أن هناك بعض الوسائل، وعلى رأسها مسألة المحافظة فى استخدام المياه، بانتقاء المحاصيل ذات الاستخدام القليل نسبياً للمياه من خلال وسائل الرى الحديثة أو بتقليل الاعتماد على الزراعة كمصدر رئيسى للدخل، والتركيز على الخدمات والسياحة والصناعة التقنية المتقدمة.

ولكن هذا كله لا ينفى ضرورة أن نحصل - أولاً - على حقوقنا المائية.